

كما يحصل في الأسماء حيث يُقال: جَبَلٌ وَجَبَالٌ وَجُبَيْلٌ وفي الأفعال: نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ اضْرِبْ . . . الخ .

وما كان غير متصرف لم يصلح أن يكون أصلاً للمتصرف .

خامساً: عندما احتاج الصرفيون إلى ميزان سرفي لوزن المفردات والصيغ ومعرفة أحرفها الأصول من الزائدة فقد وضعوه على ثلاثة أحرف هي: الفاء والعين واللام؛ لتقابل الأصول الثلاثة في الأسماء والأفعال، ولم يضعوه على حرفين فقط .

سادساً: ليس من الممكن إرجاع الكلمات المتصرفة والتمكنة إلى حرفين أصليين فقط، من غير علة تصريفية، وتبقى متصرفة أو محتفظة بمعناها الأصلي فلو حذفنا أي أصل من كلمة (قَلَمٌ) - مثلاً - لرأيناها تفقد دلالتها الأصلية فلم يكن (لَمٌ) دالاً على قلم الكتابة بعد حذف القاف منه .

لكن بالإمكان تحويل الكلمات ذوات الحرفين في أصل وضعها والتي لاتدل على معنى في نفسها ولم تكن متصرفة إلى أسماء متمكنة وأفعال متصرفة دالة على معان ومؤدية وظائف مختلفة، مثال ذلك: (مَنْ) وهي أداة استفهام يمكن تحويلها إلى اسم بإضافة حرف العين إليها فتصير (مَنْعٌ) حيث يقال: مَنْعُ الكذب فضيلة، ويمكن تحويلها إلى فعل أيضاً بإضافة حرف العين كذلك، فيقال: مَنْعَ زيدٌ أخاه من التدخين، ومثل ذلك (لَمٌ) تصير (لَمَسٌ)، و(لَمَسٌ) عند إضافة حرف السين إليها .

سابعاً: من شروط الفصاحة أن تكون الكلمة متوسطة بين قلة الحروف وكثرتها، والمتوسطة: ثلاثة أحرف، وبناء على هذا الشرط استعمل العرب المفردات الثلاثية أكثر من غيرها، وهو ما يرجع كونها أصلاً لغيرها أو أقل الأصول المتمكنة في العربية. (٩)

---

(٩) المزهر في علوم اللغة ١/١٩٩ - ٢٠٠ .